



التاريخ: 2019/10/27

السادة/ شركة بورصة الكويت للأوراق المالية
المحترمين
تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: التعقيب على خبر صحفي

إشارة إلى ما نشر في جريدة "الجريدة" بتاريخ 2019/10/23 بشأن تعقيب مؤسسة الموانئ الكويتية على إفصاح الشركة المنشور على موقع البورصة بتاريخ 2019/10/17.

تود شركة رابطة الكويت والخليج للنقل الإفادة بأنه ليس صحيحاً ما جاء في تعقيب مؤسسة الموانئ الكويتية من أن إفصاح الشركة تضمن مغالطات أو تناقضات بغرض تضليل الرأي العام وجمهور المساهمين بل إن تعقيب المؤسسة المشار إليه هو الذي حمل تناقضاً واضحاً مع بيانها الأول المنشور بجريدة الجريدة بالعدد رقم (4247) الصادر بتاريخ 2019/10/17 .

حيث أوردت المؤسسة في معرض تعقيبها أنها أقامت الدعوى رقم (2472 لسنة 2018 مستعجل 8) لإثبات الاغتصاب المزعوم والمنسوب باطلاً لشركة كي جي إل الدولية للموانئ (شركة زميلة) للعديد من المواقع بميناء الشعبية منذ سنوات طويلة دون سند قانوني بحسب وصفها، ثم أضافت مؤسسة الموانئ أن شركة كي جي إل الدولية للموانئ لم تقدم للخبرة أي مستندات تثبت سند حيازتها لهذه المواقع.

وهذا السلوك الذي تنتهجه الإدارة الحالية مؤسسة الموانئ في إشاعة البيانات المضللة والانتهاكات الباطلة ليس بجديد، حيث أثبتت الخبرة في الدعوى سالفه البيان عدم صحة إدعاءاتها التي وردت سواء في الدعوى أو في الخبر الذي نشرته مؤسسة الموانئ بتاريخ 2019/10/17، كذلك فقد أكدت الشركة الزميلة في الدعوى أنها لم تكن تستغل سوى الأراضي التي خصصت لها أثناء عملها في الميناء إلى أن حرمت من الدخول والعمل فيه اعتباراً من 2016/1/1 رغم صدور الحكم النهائي والبات الصادر لها في الدعوى رقم (2015/6105 إداري/10) والمؤيد من قبل محكمة التمييز برفضها لطعن المؤسسة رقم (1008-2016/1018 تمييز إداري/1) بتاريخ 2017/9/26 وهذا الحكم ثابت ومعلوم لدى مؤسسة الموانئ وتم الإفصاح عنه من قبل وليس كما زعمت الأخيرة أنها أحكام وهمية.





أما ما تزعمه مؤسسة الموانئ بأن الشركة الزميلة أقرت بأنها تشغل مواقع عديدة بإجمالي مساحة (8533 م²) التي أشار إليها الإفصاح فقد تجاهلت ما جاء في إفصاح الشركة أن ذلك الاستغلال كان حتى نهاية عام 2015 عندما حرمت الشركة الزميلة كما ذكرنا من دخول الميناء في عام 2016 والعمل فعلياً فيه وباتت تلك المساحات منذ 2016/1/1 تحت يد وحيارة مؤسسة الموانئ، وقد رأت محكمة الاستئناف في الدعوى المستعجلة سالفه البيان - كما جاء بأسبابها - أن ذلك من اختصاص محكمة الموضوع.

أما عن قول مؤسسة الموانئ أن التصاريح صدرت من الهيئة العامة للصناعة لدخول خبراء وزارة العدل فإن ذلك جاء بطلب من مؤسسة الموانئ باعتبارها المكلفة من قبل خبير الدعوى بإصدار التصاريح على النحو الثابت بمحضر الخبرة بجلسة 2019/4/17 لكون الهيئة هي الجهة المناط بها إصدار تلك التصاريح وهي ليست طرفاً في الدعوى وإنما مؤسسة الموانئ الكويتية ولا يمكن للخبرة أو الشركة الزميلة أو غيرهما الدخول لأراضي المؤسسة إلا بتصاريح تصدر من الهيئة المذكورة بناء على طلب من مؤسسة الموانئ.

وقد أكدت الشركة الزميلة أن المؤسسة قد سبق لها في عام 2015 أن اتهمت زوراً الشركة الزميلة بأنها متقاعسة عن سداد مبالغ للمؤسسة بالملايين لإقصائها عن العمل بميناء الشعبية وإفصاح المجال للشركة المنافسة تحت ستار المصلحة العامة والحفاظ على المال العام، إلا أن القضاء الكويتي العادل والشامخ تصدى لهذه الاعتداءات الظالمة وأكد في العديد من الأحكام القضائية (عنوان الحقيقة) الصادرة في الدعاوى أرقام [2015/6105 إداري/10] ، [2016/2275 إداري/8] ، [2017/363 إداري/3] ، [2017/6006 إداري/3] عدم صحة تلك المزاعم والاتهامات الباطلة المنسوبة للشركة الزميلة، وبعد أن فشلت إدارة المؤسسة في تحقيق مبتغاها في إصاق تلك التهم التي راحت تزوج لها على مدى الأعوام الماضية أمام الجهات الرقابية والرأي العام والسلطة القضائية لجأت إلى طرق أخرى للالتفاف على الأحكام من خلال استخدامها سلطاتها في إصدار القرارات بمنع الشركة الزميلة من الاستمرار في مزاولتها نشاطها بميناء الشعبية دون أي مبرر قانوني، وأساءت بذلك استخدام تلك السلطة بشكل غير مسبوق في عمل الجهات الإدارية بالدولة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛

عبد الحميد عبد الرحمن اللقاني

مدير الخزينة ومسئول ادارة المستثمرين

شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ش.م.ك.ج.

Kuwait and Gulf Link Transport Company K.P.S.C.

